الأمم المتحدة S/PV.5525

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٥٢٥

الجمعة، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فاسيلاكيس/السيدة بابادوبولو	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيدة تينكوبا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	السيد يانكي
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيدة إيتوا أبويولو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

إحاطة إعلامية يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

06-52436 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفريقيا

إحاطة إعلامية يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إيغلاند إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد يان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد إيغلاند (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لأحيط المجلس علما بالحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، اللتين قمت بزيارة لهما في الأسبوع الماضي.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، زرت كينشاسا، وبعد ذلك قمت بجولة ميدانية في كاتنغا، وجنوب كيفو، وإيتوري. وأود أن أشاطركم ثلاث نتائج رئيسية استخلصتها من مهمتي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أولا، لقد أحرزت الأمم المتحدة والحكومة الانتقالية تقدما كبيرا، بزيادة الأمن وإجراء انتخابات ناجحة، بيد أننا لم نتمكن من إحداث أثر كاف فيما يتعلق بالإفلات من العقاب. وقد أصبح الاستغلال الجنسي بمثابة سرطان في المجتمع الكونغولي، ويبدو أنه خرج عن نطاق السيطرة. فلا تزال السلطات العسكرية والمدنية غير معرضة للمساءلة تقريبا عما ترتكبه من جرائم ضد المدنيين. وقد أبلغت الرئيس كابيلا والقادة المدنيين والعسكريين الذين التقيت بهم أن عليهم أن يدينوا علنا الإفلات من العقاب، وأن يتصرفوا بحزم لفصل مرتكبي هذه الجرائم أو تخفيض رتبهم. ورد الرئيس كابيلا بأن التناقضات في الحكومة الانتقالية قد جعلت الخيار الأخير صعبا عليه اتخاذه، ولكنه قد يكون أشد حزما بعد الانتخابات.

وفي جنوب كيفو وحدها، تلقّى العلاج هذا العام في مستشفى بانزي في بوكافو التي قمت بزيارتها أكثر من ١ ٠٠٠ امرأة تعرضن للاغتصاب. ولا أعلم كم عدد اللائي يعانين غيرهن دون علاج في المناطق التي يتعذر الوصول إليها من هذه المقاطعة. وقد صُدمت صدمة عميقة للروايات التي روتها لنا النساء اللائي تعرضن للإيذاء من قِبل الجيش الوطني، أي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجماعات المليشيات. وذكرت لي امرأة أنه تم اغتصابها مرارا لمدة أكثر من أسبوع على يد مجموعة من الجنود الذين أحكموا تقييد يديها ورجليها لدرجة أنها فقدت القدرة على استخدام يديها إلى الأبد. وأخبرني الدكتور موكنغيري، مدير مستشفى بانزي البطل، بأن عمليات التشويه كثيرا ما تلي الاغتصاب. وتلك العمليات تتطلب تدخلات جراحية كبيرة.

ولا أعتقد أن القوات المسلحة تعالج هذه المسألة على نحو منهجي. وبالرغم من إجراء بعض محاكمات عسكرية، وكثيرا ما يكون ذلك بسبب جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة)، إلا أن ما يتم أقل كثيرا مما ينبغي في هذا الصدد. ويجب أن يمارس المجلس والدول الأعضاء المعنية بإصلاح القطاع الأمني في هذا البلد ضغوطا أكبر على القوات المسلحة لوضع حد لهذا النمط من الإساءة والعنف ضد المدنيين.

ثانيا، يساورني القلق بشأن أثر العمليات العسكرية للقوات المسلحة على السكان المدنيين. فمنذ بداية العام جرى تشريد أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص جديد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويأتي ذلك التشريد في معظم الحالات بعد عمليات يقوم بها جيش الحكومة ضد إحدى جماعات الميليشيات. وكثيرا ما يهرب المدنيون من جراء القتال، ثم يتعرضون للإيذاء على يد القوات المسلحة التي تتهمهم بدعم الميليشيات. وفي مقاطعتي كيفو ومنطقة إيتوري، توفر البعثة الدعم اللوجستي لتلك العمليات. ويتمثل الحل الوحيد الطويل الأمد في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطبيعة الحال في تشكيل جيش وطني واحد متسم بالكفاءة وله الحق وحده في حمل السلاح. وبالرغم من ذلك، لا يمكننا قبول مثل هذه التكلفة الباهظة بين صفوف السكان المدنيين الناجمة عن العمليات الأخيرة لنزع السلاح. وقد وجه قائد قوة البعثة الدعوة إلى دوائر المساعدات الإنسانية للنظر في طرق لتخفيف الأثر الإنساني لتلك العمليات. ونحن نقبل هذا العرض.

ثالثا، طرأ بعض التحسن على الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهناك عدد أكبر من العاملين في مجال الشؤون الإنسانية، مقارنة بزيارتي الماضية قبل ثلاث سنوات، وهم يعملون في مزيد من المناطق، بما في ذلك بعض المناطق التي لم تكن سبل الوصول إليها متاحة مطلقا منذ سنوات. وحين ذهبنا للالتقاء بالمشردين داخليا في مواقع نائية من أحراج بويتو ولوهاغو وغيتي، أُعجبت بالعمل الرائع الذي يقوم به الزملاء من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، تحت ظروف قاهرة في كثير من الأحيان. ولكن الجهد الإنساني ما زالت تعوزه الموارد اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات الهائلة. فليس لدينا، مثلا، أموال كافية لإمدادات الأغذية لأكثر من الأشهر الثلاثة المقبلة. وفي عام ٢٠٠٧، سنوسع نطاق برامجنا الإنسانية ونكثف جهود الإنعاش المبكر لتلبية احتياجات ما يزيد على ١,٦ مليونا من المشردين داخليا الذين عادوا لمواطنهم في العام الماضي، دون أن يتلقوا مساعدة كافية في كثير من الأحيان.

أما البرنامج القومي لنزع السلاح وإعادة الإدماج الذي تديره اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (اللجنة الوطنية)، فلا يعمل بصورة فعالة. وفي بويتو بالجنوب الغربي، التقيت بمجموعة من الماي ماي الذين تخلوا عن أسلحتهم طواعية قبل أسابيع. غير أن اللجنة الوطنية تزعم أنه لم يعد لديها الموارد لتوفير الخدمات لهم، واضطر المراقبون العسكريون التابعون للبعثة إلى أن يتقاسموا حصص الإعاشة معهم تجنبا لقيام الماي ماي بنهب السكان المدنيين. ولم تخرج من الأحراج مجموعات الماي ماي الأخرى التي كانت على استعداد للخروج منها، وذلك لأنها تريد التأكد من أن أحدا سيرعاها. وفي إيتوري، نجحت البعثة في نزع أسلحة أفراد الميليشيات، ولكن البرامج اللازمة لإعادة دمجهم في الحياة المدنية غير كافية. وما لم تُعالج هذه المسائل بسرعة، سيعود هؤلاء المقاتلون إلى حمل السلاح.

إن التحديات الماثلة أمام جمهورية الكونغو الديمقراطية كبيرة. وسيكون الأمر أشبه بسباق للمسافات الطويلة لم نتجاوز فيه منتصف الطريق. ولا يمكننا أن نتوقف الآن، وإلا سنخسر ما حققناه. وعلى المجلس أن يثبت التزامه القوي تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمحافظة على قوة

البعثة والاستمرار في ممارسة الضغط على الحكومة لوضع حد للإفلات من العقاب وإقرار سيادة القانون والحكم الرشيد. ذلك أن الانتهاء من الانتخابات يمثل بداية عملية إعادة البناء، لا نهايتها. وقد شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر نزيف في حياة البشر في هذا الجيل. فقد قضى أربعة ملايين نسمة نحبهم، أي ما يعادل ٦ أمثال جرائم الإبادة الجماعية في رواندا، بسبب الحرب والأمراض التي كان يمكن الوقاية منها خلال السنوات الثماني الأخيرة. ولا يجب أن نخفق في وقف هذه المأساة بصورة نهائية.

أود أن أتناول الآن الوضع في أوغندا. الصورة في شمال أوغندا تبشر بالخير أكثر مما كانت عليه منذ سنوات. ويمكن أن نرى تحسنا في جميع المؤشرات تقريبا. ومنذ بدأت المفاوضات بين الحكومة وجيش الرب للمقاومة في جوبا في وقت سابق من هذا العام تحسن الوضع الأمني تحسنا ملحوظا، مما يتيح لنا بأن نفعل المزيد على الصعيد الإنساني. ونستطيع أن نصل الآن إلى ٥٤ مخيما من أصل ١٠٢ من مخيمات المشردين داخليا دون مرافقة عسكرية، مقارنة بـ ٣٤ مخيما في أيار/مايو. وتمكّنتُ من قضاء ليلة لا تُنسى في كوخ إحدى الأسر بمخيم أوبت للمشردين داخليا، وهو ما لم يتمكن من فعله أي موظف من موظفي الأمم المتحدة منذ سنوات. وقد بدأ النازحون في مقاطعة أشوليلند التحرك عائدين في حذر صوب مواطنهم. وتوقفنا على الطريق الريفية للتحدث إلى أسرة يصنع أفرادها الآجر لإقامة مترل مؤقت على بعد كيلومترين من أرض أسلافهم حتى يتسنى لهم البدء في الزراعة من جديد. وفي حالة استمرار السلام، فهم يعتزمون الانتقال بصفة نهائية إلى موطنهم في كانون الثاني/يناير.

وقد انخفض عدد المتنقلين ليلا إلى ٠٠٠ ١٠ شخص في العام الماضي بعد أن كان قد بلغ ٠٠٠ ٤٠ حين قدمتُ لكم تقريري في العام الماضي. وقلّ عدد الأطفال الذين ما زالوا يتنقلون لانعدام الأمن. وغالبيتهم لا يزالون ينتقلون إلى المدن كل ليلة بسبب بعض مشاكل اجتماعية تتعلق بتروحهم فترة طويلة مثل العنف المترلي والازدحام.

وسوف نستغل هذا التحسن في الوضع الأمني لنواصل النهوض بالحالة في مخيمات المشردين داخليا ونضع الترتيبات لعودة ما يزيد عن ١,٥ مليون نسمة. وسوف يلزم أن تزيد الحكومة على وجه السرعة الخدمات الاجتماعية في الشمال، بما في ذلك عودة المدرسين والأطباء والممرضين. وأخبرني رئيس الوزراء بأن الحكومة تعكف على ذلك من خلال لجنة الرقابة المشتركة وخطة الحكومة للسلام والمصالحة والتنمية. وعلى المجتمع الدولي عاجلا أن يستثمر في السلام وأن يحمّل الحكومة المسؤولية عن حماية المدنيين بشكل فعال وعملية المصالحة الفعلية.

وكما يدرك المجلس، فقد كان ريك مشار، نائب رئيس حكومة جنوب السودان، يقوم بتيسير المفاوضات بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة. وفي ٢٦ آب/أغسطس، وقّع الطرفان اتفاقا لوقف القتال. وقمتُ بزيارة جوبا في ١١ أيلول/سبتمبر لتناول الجوانب الإنسانية من اتفاق السلام المحتمل إبرامه. والتقيتُ مع نائب الرئيس مشار وفريقه القائم بالوساطة، ومع وفدي الحكومة وجيش الرب، كما التقيتُ بالقادة الدينيين والثقافيين من قبيلة الأشولي الذين يراقبون المباحثات. وأثنيتُ على نائب الرئيس مشار للتقدم الذي أحرزته عملية السلام هذه بقيادتها الأفريقية، وعرضتُ عليه زيادة دعم الأمم المتحدة لجهود الوساطة التي يبذلها جنوب السودان.

ويوجد بالفعل موظفون تابعون لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ولليونيسيف يقدمون الدعم التقني لفريق الوساطة، وستوفد إدارة الشؤون السياسية موظفا خلال عطلة نهاية الأسبوع. وقد وفرت النرويج الدعم المالي

لمحادثات السلام من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كما أعرب عدة مانحين أوروبيين أيضا عن استعدادهم لدعم هذه الجهود، وهذا أمر جوهري للمحافظة على مضي العملية إلى الأمام. ولا تملك حكومة جنوب السودان الموارد لدعم التقدم السريع للمحادثات. وإضافة إلى ذلك، طلب نائب الرئيس مشار من الأمم المتحدة إيفاد مراقبين لاتفاق وقف الأعمال العدائية ومناطق تجميع مقاتلي جيش الرب للمقاومة، إلى جانب مراقبين من الأطراف والاتحاد الأفريقي. وقد نقلت الطلب إلى الأمين العام.

إن اتفاق وقف الأعمال العدائية يقتضي من جيش الرب للمقاومة أن ينتقل إلى موقعي تجميع في جنوب السودان بحلول ١٩ أيلول/سبتمبر. وهذان الموقعان موضحان في الخريطة التي ستوزع. وتؤكد التقارير الواردة من الميدان أن وحدات جيش الرب للمقاومة تتحرك من شمال أوغندا نحو منطقة التجميع في أويني – كي – بول، ومن شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى داخل ري – كوانغبا. وحتى الآن وصل عدد يقدر بـ ٤٠٠ من المقاتلين وغير المقاتلين إلى موقعي التجميع. وتفيد تقارير منظمة خدمات الدعم الإنمائي بأن معظم أعضاء جيش الرب للمقاومة غادروا الآن شمال أوغندا إلى جنوب السودان.

وأجرت الأمم المتحدة بالفعل تقييما للحالة في موقعي التجميع وهي مستعدة لتقديم المساعدة إلى النساء والأطفال المرافقين لجيش الرب للمقاومة، الذين اتفقت الأطراف على أنه يمكن فصلهم من مقاتلي جيش الرب. كما أننا سنساعد المجتمعات المحلية المجاورة. ونقلت حكومة جنوب السودان بعض الإمدادات الغذائية إلى منطقتي التجميع. وأكد لي الفريق القطري للأمم المتحدة في أوغندا من جديد على أن لديه الموارد اللازمة لاستقبال المقاتلين السابقين والنساء والأطفال ولبدء إعادة إدماجهم في شمال أوغندا، عندما تتفق الأطراف على ذلك.

وأثناء زيارتي لأوغندا وجنوب السودان، تلقيت عدة مكالمات هاتفية من فنسينت أوتي، نائب قائد جيش الرب للمقاومة. ووجه لي دعوة إلى الاجتماع معه في نقطة التجميع الغربية. فأبلغته بأنني لا يمكن أن اجتمع معه إلا إذا أصدر جيش الرب للمقاومة لفتة إنسانية وأفرج عن بعض النساء والأطفال الذين يحتجزهم. ولم يوافق جيش الرب للمقاومة بعد على هذا الإفراج، ولكننا سنواصل ممارسة الضغط للإفراج العاجل عن الأسرى السودانيين والأوغنديين.

ومن الأهمية بمكان للمجلس أن يعلم أن لوائح الاتهامات التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية تشكل الموضوع الأول للمناقشة مع الأشخاص المشردين داخليا في أوغندا والأطراف والمجتمع المدني في جوبا. وأعرب الجميع عن قلق شديد من أنه إذا لم ترفع الاتهامات، فإنها يمكن أن تهدد إحراز تقدم في هذه المحادثات المبشرة أكثر من أي وقت مضى لشمال أوغندا. وقلت إنني أرى أن الاتهامات شكلت عاملا في دفع جيش الرب للمقاومة إلى المفاوضات، وأنه ينبغي للاتهامات ألا تعطل المحادثات، وأنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على القتل الجماعي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وينبغي أن تنظر الأطراف الآن في مختلف السبل للتوصل إلى حل يفي بالاحتياجات المحلية للمصالحة وبالمعايير العالمية للعدالة والمحاسبة. وأعتقد أنه يمكن القيام بهذا العمل، وأن العدالة والمحاسبة يمكن أن يعملا معا. ولعلم المجلس، ناقشت ذلك النهج مع رئيس هيئة الادعاء لويس مورينو – أوكامبو، الذي كرر أنه ينبغي للأمم المتحدة حقا أن تدعم محادثات السلام، الرامية إلى عودة النساء والأطفال وتسريح المقاتلين والتوصل إلى حل يجعل السلام والعدالة يعملان معا.

وهذه أفضل فرصة تسنح لنا على الإطلاق لإحلال السلام في شمال أوغندا. وعلينا أن نتابع هذه الفرصة إلى النهاية. وقد وجهت إليَّ امرأة حول نار المخيم في أوبيت سؤالا قائلة ”إن لم نتمكن من التوصل إلى السلام الآن، إلى

من نوجه اللوم على حرب أخرى تستمر ٢٠ عاما؟'' لقد ظل اهتمام مجلس الأمن بهذه المسألة أمرا بالغ الأهمية للتقدم المحرز حتى الآن. وينبغي للمجلس أن يبدي دعمه للمحادثات وأن يشجع الحكومة وجيش الرب للمقاومة على التوصل إلى اتفاق نهائي في أقرب وقت ممكن. كما ينبغي للمجلس أن يعرب عن دعمه لجهود الحكومة لوضع خطة لإنعاش الشمال، بينما يشدد على ضرورة إشراك المجتمعات المتضررة إشراكا كاملا في هذه العملية. وأخيرا، ينبغي للمجلس أن يشدد على الحاجة إلى عملية للمصالحة تعالج الأسباب الجذرية لهذا الصراع الطويل والبشع وتكفل حماية السكان المدنيين في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد إيغلاند على إحاطته الإعلامية.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد إيغلاند على تنويره الشامل لنا عن آخر تطورات الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال أوغندا. ونحن بالتأكيد نود أن نسمع المزيد عن الأجزاء الأخرى من أفريقيا، ولكننا نأمل أن تتاح لنا فرصة أخرى للمناقشة وللحصول على رؤية ثاقبة عن تطور الحالة في الأجزاء الأخرى من القارة.

ونحن سعداء بأن نسمع أن ما كانت تسمى ''الحالة الطارئة المنسية'' في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحصل في النهاية على بعض الاهتمام. ونناشد المانحين، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي بأسره تحسين إمدادات الأغذية ومساعدة المنظمات غير الحكومية الشجاعة الموجودة في الميدان ليصبح عملها أكثر فعالية.

وتثير جزعنا التقارير الواردة عن الإفلات من العقاب، وخاصة في مجال العنف الجنسي. بينما تمضي جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة منتخبة من الشعب، إعطاء الأولوية لتدريب القوات المسلحة، وخاصة في مجال الانضباط والعلاقات مع السكان المدنيين. ونشعر بانزعاج بالغ إذ نسمع أن معظم الحالات التي تم الإبلاغ عنها تتعلق بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو بعناصر من هذه القوات.

ومن المهم بشكل خاص، في الجزء الشمالي من البلد، حيث تشارك بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مشاركة فعالة ولكن لا تزال هناك بعض الجماعات المسلحة، أن تضطلع البعثة بتنسيق أوثق مع القوات المسلحة الكونغولية ليس لمعالجة المجال الأمني فحسب، بل أيضا لاستعادة ثقة السكان، وخاصة بعد الانتخابات. وبينما نراقب نتائج الجولة المقبلة للانتخابات، نأمل أن تتخذ الحكومة المزيد من التدابير الحاسمة لمعالجة مسائل الانضباط، بما في ذلك تسريح القوات المسلحة وتسريح المليشيات التي شاركت في ارتكاب تلك الفظائع.

ويسعدنا أن نسمع عن أوجه تحسن الحالة في شمال أوغندا. وينبغي أن نضع نصب أعيننا أنه يمكن للعمل الإنساني أن يؤدي بقدر كبير إلى تيسير المفاوضات الجارية في جوبا. ونعرب عن تقديرنا لاقتراحات السيد إيغلاند والاتصالات التي أجراها بالفعل. وفي مجال الإفراج عن الأشخاص المختطفين، ينبغي أن نظل أكثر يقظة، لأن عمليات الاختطاف، وخاصة اختطاف الشباب والنساء، ظلت تمثل الصفة الملازمة لجيش الرب للمقاومة.

ونشعر بالقلق بشكل خاص، فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على السواء، لأن مسألة نزع سلاح المقاتلين وإعادة إدماجهم لم تحصل على موارد كافية. وقد لا يترتب على ذلك الأمر خطر عودة المليشيات إلى حمل السلاح فحسب، بل هو يؤدي إلى استمرار انعدام الأمن بين السكان. فهذه مسألة لا تتعلق بتوفير الغذاء فحسب، بل تتعلق أيضا بإعادة الإدماج المستدام. كما أننا ندرك ضرورة إعادة

إدماج اللاجئين الذي يعودون من البلدان المجاورة والأشخاص المشردين داخليا الذين سيكونون بحاجة إلى إعادة التوطين. وظلت المشكلة في كثير من الأحيان هي مشكلة توفير الموارد، وفي النداءات الموحدة التي ستتبع ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية للبعد الإنساني.

وكما قلت سابقا، نأمل أن يتمكن السيد إيغلاند في المناقشات اللاحقة من تقديم دراسة استقصائية واسعة للحالة الإنسانية في القارة – ليس في دارفور والقرن الأفريقي فحسب، بل أيضا في أفريقيا الجنوبية، حيث ما زالت هناك بلدان تمر بأزمات إنسانية سببتها العديد من العوامل، كما هو الحال في زمبابوي في الوقت الحاضر.

السيد يانكي (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن التقدير لوكيل الأمين العام، السيد يان إيغلاند، على تقييمه الحافز للفكر بشأن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. ولئن كنا نرحب بالتطورات الإيجابية التي أبرزها، إلا أننا نشعر أيضا بالقلق إزاء العقبات المتبقية التي تعترض طريق إيصال الإغاثة إلى المشردين. ومن الواضح أن تحقيق السلام الدائم هو مفتاح القضاء على المشاكل الإنسانية التي أشار إليها. وبالتالي، فمن الصائب أن يستمر مجلس الأمن في التركيز الكامل على العواقب الإنسانية للصراعات كجزء لا يتجزأ من ولايته.

ومن الثابت أن التشريد القسري لقطاعات واسعة من السكان أصبح جزءا من استراتيجية المحاربين تحقيقا لأغراضهم العسكرية. وعلينا أن نتابع هذا الموضوع عن كثب. ونرى أنه لا بد من أن نركز وبشدة على العناصر التي تزيد من حدة المعاناة في مخيمات المشردين. وتلك العناصر تتضمن القيود على إمكانية الوصول الإنساني واستخدام السكان المدنيين المعتمِدين على المساعدة كرهائن وأوراق للمساومة السياسية. ونظرا لما تنطوي عليه تلك القيود من آثار قد ترقى إلى الإبادة الجماعية للمشردين، ثمة حاجة إلى تحديد المسؤولية الجنائية لمرتكبيها وملاحقتهم قدر الإمكان. وإننا نتفق مع وكيل الأمين العام في قوله إنه أيا كانت نتيجة محادثات السلام في جوبا بين جيش الرب للمقاومة والحكومة، فإن من ينبغي أن توجه إليهم المحكمة الجنائية الدولية الاتهام ينبغي أن يواجهوا المصير الذي تقرره المحكمة لهم.

ثانيا، إن الاستهداف المتعمد للعاملين في المجال الإنساني والذين كثيرا ما يمثلون شريان الحياة الرئيسي للاجئين والنازحين يستحق أيضا أن يُولى اهتماما أكثر جدية في النظام الدولي للعدالة الجنائية. والاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية للنساء والأطفال أمر لا يمكن التسامح فيه. وترتبط بذلك ظاهرة الاتجار بالبشر، والتي أُبلِغ عن وجودها في مخيمات معينة في أنحاء أخرى من أفريقيا.

وانتشار الأسلحة الصغيرة في مخيمات النازحين – وقد استمعنا في الإحاطة الإعلامية للتو إلى ما فعله الماي ماي – هو أيضا مشكلة أخرى تستحق اهتمام المجلس. فهذه الأسلحة تستخدم عادة لترويع المشردين، وتحمل في طياتها دائما خطر تحويل المخيمات إلى نقاط انطلاق لمواجهات مسلحة دامية، بما يزيد من تفاقم الوضع الإنساني.

وهناك أيضا خطر التروح الدائم للمشردين. وفي ذهني تحديدا شمال أوغندا. حيث أن جيلا بأكمله قد وُلِد ونشأ في مخيمات من هذا القبيل، دون أمل في العودة أو إعادة إدماجهم في المجتمع الأوسع. وينبغي ألا نقلل من الخطر الذي تمثله الإقامة الطويلة في تلك المخيمات. وفي ضوء الديناميات المتغيرة للصراعات في القارة، يمكن أن تكون تلك المخيمات أرضا خصبة لتجنيد المرتزقة بل والإرهابيين.

ونـدرك أنـه لا يمكـن عمـل الكـثير بـدون التمويـل الكـافي. ونـثني علـى البلـدان والمنظمـات غـير الحكوميـة ومجموعـات المجتمع المدني الـتي لا تـزال تمثل العمـود الفقـري للجهود الإنسانية العالميـة، وبـالأخص في أفريقيـا. ومـع ذلـك، فإننا نؤيـد النـداء بتـوفير مـوارد إضـافية حـتى يمكـن للوكـالات والمجموعـات الموجـودة على الأرض أن تـستمر في أداء عملـها الحيوي.

وأخيرا، فإننا نعتقـد أن الاتحـاد الأفريقـي والتجمعـات دون الإقليمية الأخـرى تتحمـل المسؤولية الرئيسية عـن تـوفير الإغاثـة الإنـسانية لـذويها وأقربائهـا. ونتطلـع إلى العمـل مـع البلدان الأفريقية الأخرى لاستكشاف سبل تعزيـز إسـهامنا في الإغاثة الإنسانية في القارة.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أتقـدم بالـشكر لوفـد اليونـان علـى مبادرتـه بعقـد هـذه الجلسة. وأشكر السيد إيغلانـد علـى إحاطتـه الإعلاميـة. وإننـا نصغي إليه دائما وبقدر كبير من الاهتمام إذ يخبرنا عـن الحالـة في الميدان.

بـادئ ذي بـدء، أود أن أشـيد بالتقـدم المحـرز في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة. فالاسـتجابة الإنـسانية الـتي قدمتـها الأمـم المتحـدة وشـركاؤها أصـبحت اليـوم أسـرع مما كانت عليه مـن قبـل. غـير أن التحسن الـذي تحقـق ينبغـي ألا ينسينا واقـع الأمـور. والإحاطـة الإعلاميـة الـتي قـدمها يـان إيغلانـد للتـو تـذكرنا بـأن واقـع الحـال في أجـزاء معينـة مـن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تمخض عن واحدة مـن أسـوأ الأزمات الإنسانية الفتاكة في العالم. وما زلنا نشعر بقلـق بـالغ لذلك.

وفي مواجهـــة حجـــم ونطـــاق تحركـــات النـــازحين واللاجئين، أود بداية أن أشدد على المبدأ الأساسي للعودة الطوعية للاجئين إلى بلادهـم. فـلا بـد مـن مراعـاة هـذا المبـدأ بشكل صارم دائما.

ونشعر بـالقلق أيضا إزاء احتياجـات الـسكان المحليين الذين يقع عليهم عبء الأعداد الكبيرة من النازحين.

كمـا أن تـورط الأطفـال في الـصراع في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة أمـر يبعـث علـى القلـق بـشكل خـاص. ويحدوني الأمل في أن تعجل السلطات الكونغوليـة ووكـالات الأمم المتحدة والمانحين الرئيسيين بتنفيذ التوصيات الـتي قـدمها للتـو الفريـق العامـل التـابع للمجلـس الأمـن والمعـني بالأطفـال والصراع المسلح.

ووفـدي يـود أن يؤكـد مـرة أخـرى دعمـه لعمـل وكـالات الأمـم المتحـدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، ولخطـة عمـــل ٢٠٠٦ للأمـــم المتحـــدة. ونحـــث الحكومـــة الكونغولية على المشاركة بقوة في تنفيذ خطة العمل تلك.

وبطبيعـة الحـال، لا بـد مـن تعزيـز تنـسيق المـساعدة الدولية وبرامج الأمم المتحدة لضمان تلبية المساعدة الإنسانية لاحتياجات البلد برمته.

وفي ذهني أيضا ضـرورة الترحيـب بعودة المؤسسات المانحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلـك المفوضـية الأوروبيـة والبنـك الـدولي. ويـسرني مـا أبـداه المـانحون مـن استعداد للعودة إلى الاستثمار بعد التحسن الملحوظ في البنية التحتية والخدمات الأساسية.

وبلادي ترحب باتفاق وقف إطلاق النار الـذي وقـع في ٢٦ آب/أغـسطس بـين حكومـة أوغنـدا ومتمـردي جـيش الرب للمقاومة. فهذا الاتفـاق خطـوة أولى صـوب حـل نهـائي للصراع في أوغنـدا. ومـع ذلـك، فـإن الـسعي لتحقيـق الـسلام ينبغـي أن يتـواءم مـع الحاجـة إلى ضـمان عـدم الإفـلات مـن العقـاب، وخاصـة بالنـسبة للمـسؤولين عـن ارتكـاب أفـدح الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

أما على صعيد العمل الإنساني، فإن فرنسا ملتزمة بإعادة إدماج الجنود الأطفال - لا سيما الفتيات البائسات اللاتي تعرضن للاغتصاب - وهي ملتزمة أيضا بتقديم المساعدة النفسية.

ووفدي يرحب بالعمل الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان واللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

السيدة إيتوفا أبويولد (الكونغو) (تكلمت بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، يدين وفد بلادي لكم بعميق الامتنان لإدراجكم في جدول أعمال مجلس الأمن مسألة بمثل الأهمية التي تكتسيها الحالة الإنسانية في أفريقيا. والواقع أن هذه المسألة لا تهم الأفارقة وحدهم، بل تهم المجتمع الدولي بأسره، نظرا لأن تدهور الحالة الإنسانية يرتبط، إلى حد بعيد، باندلاع الصراعات، علاوة على العواقب الناتجة من الكوارث الطبيعية، وهو ما حدث في بلدان عديدة.

ويود وفدي أيضا أن يشيد بالسيد يان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على تجاوبه والتزامه بهذه المهمة البالغة الصعوبة والمحفوفة بالمخاطر. وأود أن أؤكد له مرة أخرى الدعم والتعاون من وفد بلادي.

إن التقرير الذي أعده السيد إيغلاند عقب زيارته لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، أثار في نفوسنا مشاعر مختلطة. فقد سعدنا لسماعنا عن عودة الكثير من اللاجئين عموما، والتوقيع، بعد طول انتظار، على اتفاق لوقف الأعمال القتالية بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة. ونحن في غاية السرور لهذا الإنجاز. ومع ذلك، لا يمكن أن نبقى غير عابئين إزاء استمرار انعدام الأمن والإفلات من العقاب في إلحاق الضرر بملايين الأشخاص الذين يصبحون بذلك محرومين ويضطرون بالتالي إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

وصحيح أن توقيع الاتفاق بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب للمقاومة يمثل بادرة واعدة بالنسبة لشعوب الشمال التي عانت كل أشكال الفظائع خلال حرب استمرت طوال العقدين الماضيين، وكذلك بالنسبة للاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى ككل. إلا أنه لا يمكن التغاضي عن حقيقة أن النساء والفتيات يتعرضن للاغتصاب باستمرار، وأن عملية تجنيد الأطفال ما زالت مستمرة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في المجال الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أوغندا، فلا تزال هناك تحديات ضخمة متبقية، لأنه لم يتسن حتى الآن إزالة جميع عوامل عدم الاستقرار. ولهذا السبب، يرى وفد بلادي أن ثمة حاجة إلى كفالة تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية إلى جانب عملية السلام الجارية، والتي تمثل فرصة ممتازة لوضع نهاية لحرب دامت ٢٠ عاما في شمال أوغندا.

وهناك حاجة أيضا إلى تسريع وتيرة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ووضع حد لإفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب من خلال الآليات القائمة حاليا. ومن الحيوي أيضا دعوة جميع الأطراف، حيثما دعت الضرورة، إلى التسليم بحياد العاملين في المجال الإنساني، وضمان أمنهم. ويتحتم كذلك تشجيع المجتمع الدولي على مواصلة جهوده دعما للمساعدات الإنسانية في أفريقيا، لتعبئة مزيد من الموارد بغية التصدي لهذه التحديات الضخمة.

وأخيرا، أود أن أؤكد، مرة أخرى، التزام وفد بلادي بتنفيذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المتعلق بمنع نشوب الصراعات وتسويتها، فبدون ذلك، سيظل السلام والأمن

الدوليان معرضين للخطر، وستظل المشاكل الإنسانية التي نشجبها جادة أيضا.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام، يان إيغلاند، على إحاطته الشاملة.

إن الأزمات الإنسانية في أفريقيا، نظرا لجسامتها وتداعياتها الخطيرة، تستحق مزيدا من اهتمامنا ومن مواردنا السياسية والمالية. والصراعات العنيفة ونقص الغذاء وأزمات الحكم تعد بعض أكثر الأسباب شيوعا هناك. أما قوى الطبيعة، مثل الفيضانات والجفاف، فلا تشكل أكثر من كسر ضئيل من هذه الأسباب. ذلك أن معظم الأزمات الإنسانية من صنع الإنسان، ومن العدل أن نقول إنه إذا توفرت لدينا الإرادة الجماعية فإن كل تلك الأسباب، وكل تلك الأزمات الإنسانية التي أبرزها السيد إيغلاند، سيتسنى التأثير عليها وتصحيحها من خلال العمل المتضافر من قبل جميع الأطراف المعنية.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعقب على الحالة في السودان والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى التطورات الإيجابية التي استجدت مؤخرا في الحالة في شمال أوغندا. وأود أيضا أن أؤكد على أن الحالة الإنسانية في عدد من البلدان الأخرى في أفريقيا – ومن بينها زمبابوي – تتطلب أيضا اهتماما وثيقا من المجتمع الدولي.

أما الحالة في السودان فما زالت تتصدر جدول أعمال المجلس. فمع أن الحالة الإنسانية في جنوب السودان بقيت مستقرة وولدت بعض التفاؤل، فنحن جميعا على وعي تام بالتدهور الحاد الذي طرأ على الحالة في دارفور. فالقتال المتصاعد والقيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية، والاستهداف المباشر للعاملين في الحقل الإنساني، دفعت الحالة هناك إلى حافة الكارثة. وفي غياب أعين ترى وآذان تسمع على أرض الواقع، وعندما يُحظر على موظفي المعونة، بل وعلى الصحفيين أيضا دخول أكثر المناطق تأثرا بالأزمات، يصبح هناك كل مبرر لأن يشعر سائر العالم بالقلق البالغ.

ولا بد، فورا، من تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، لا بالقول فقط وإنما بالفعل أيضا. ومن المأمول فيه أن يُتخذ في الأسبوع القادم قرار بتمديد ولاية هذه البعثة، على أن يعقب ذلك تزويدها بالموارد والقدرات الإضافية التي تقوم إليها حاجة ماسة. وفي الوقت ذاته، لا بد من الاستمرار، بدون تأخير، في التخطيط المشترك لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان.

وإذا تركنا الأمن في دارفور يتردى أكثر مما هو عليه، فقد نواجه سريعا بعشرات الألوف من اللاجئين يعبرون إلى بلدان مجاورة بما يترتب على ذلك من عواقب تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. وقد نواجه أيضا بسيناريو لا يختلف عن ذلك الذي شهدناه في رواندا عام ١٩٩٤، وهو سيناريو قطعنا على أنفسنا عهدا بألا يتكرر أبدا.

ومع مصرع أكثر من ١ ٠٠٠ شخص يوميا – وأساسا نتيجة لاستمرار الصراع في الشرق، أصبحت الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على القلق الشديد. ولا يمكن تخفيف حدة هذه الحالة الإنسانية إلا من خلال إحلال السلام والاستقرار. وحتى لا تضيع الفرصة المتاحة حاليا، لتحقيق السلام والاستقرار الدائم والديمقراطية والتنمية الاقتصادية المستدامة، يتعين على الأطراف السياسية الفاعلة، أولا وقبل كل شيء، أن تحترم العملية الانتخابية، وأن تعمل على نحو إيجابي لدعم التطور الديمقراطي.

وبنبرة أكثر تفاؤلا بكثير، أود أن أرحب باتفاق وقف الأعمال القتالية المبرم بين أوغندا ومتمردي جيش الرب للمقاومة. فهذه خطوة بالغة الأهمية في الاتجاه الصحيح. وهذا التطور الأخير، كما ذكر السيد إيغلاند، يمثل أفضل أمل في قرب حلول سلام مستدام في المنطقة.

ونحث الأطراف أن تتفق على تسوية شاملة من شأنها أن تمهد الطريق أمام جهود للمساعدة على تحسين الظروف المعيشية المؤسفة لقرابة مليونين من المشردين داخليا في شمال أوغندا، ولضمان الأمن الدائم، لا بد من التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب؛ وأود أن أستغل هذه الفرصة لأذكر أوغندا بمسؤوليتها عن إيجاد حل يتسق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وزمبابوي ليست مدرجة في جدول الأعمال للإحاطة الإعلامية اليوم. وعلى الرغم من ذلك أود أن أؤكد على قلقنا المستمر فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في البلد؛ الحالة التي نعرفها نحن كلنا هي بالغة الخطورة وتزداد تدهورا. يعاني عدد ضخم ومتزايد من الزمبابويين من الافتقار إلى الأمن الغذائي و/أو التشرد و/أو وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأود أن أسأل السيد إيغلاند أن يعطي تقييمه للحالة الراهنة في ذلك البلد وأن يستكمل معلوماتنا عن التعاون بين الأمم المتحدة وزمبابوي.

وأخيرا، دعوني أختتم بالثناء على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسيد إيغلاند على دور التأييد النشط الذي ما يزالان يؤديانه.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أولا، أود أن أشكر وكيل الأمين العام إيغلاند على إحاطته الإعلامية بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. أصبحت الانتخابات العامة التاريخية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الحدث الأهم في الحياة السياسية لذلك البلد. وبفضل الجهود الكبيرة من قِبَل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة الدولية دعما للانتقال، وأيضا جميع الأطراف في الجمهورية الديمقراطية، تجري الانتخابات على نحو سلس.

وفي نفس الوقت لاحظنا أيضا أنه في الجزء الشرقي من البلد لا تزال بعض المسائل في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان قائمة. ونعتقد أن الحالة السياسية والأمنية والحالة الإنسانية تتوقفان بعضهما على بعض. من ناحية، من شأن نشوء حالة سياسية وأمنية سليمة أن يساعد في تقليل حدة الأزمة الإنسانية. ومن ناحية أخرى، سينهض تحسين الحالة الإنسانية بإحراز مزيد من التقدم في الحالة السياسية والأمنية.

إذا تحسنت الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بخاصة في شمال وجنوب كيفو، فإن ذلك سيكون له أثر إيجابي في الانتخابات العامة التي يجب أن تجرى في جو من السلام والأمن والاستقرار. ويؤمل في أنه قبل أن تتولى الحكومة الجديدة السلطة ستبقى الحكومة الانتقالية متحدة في الاضطلاع بمسؤولياتها عن إدارة البلد وفي أن تتوصل إلى حل عملي سياسيا للمشكلة الإنسانية السائدة في الجزء الشرقي من البلد.

وفيما يتعلق بأوغندا تبذل تلك الحكومة منذ وقت طويل جهودا لا تكل للتوصل إلى حل للحالة في الجزء الشمالي من البلد ولنزع فتيل التوترات الناشبة هناك. ونستمد التشجيع من ملاحظة أن تقدما هاما بمختلف وجوهه قد أحرز في المفاوضات بين الحكومة وجيش الرب للمقاومة. وافق هذا الجيش على إلقاء أسلحته، وإعادة النساء والأطفال المخطوفين إلى أوطانهم والتجمع في نقاط محددة وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويُعتقد أن تطورا هاما كهذا سيكون له أثر هام في الحالة في الجزء الشمالي من أوغندا وأيضا في استقرار البلد في مجموعه.

ومما هو مأمول فيه أن يتمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى حل في وقت مبكر لمسألة اتهام كوني من قِبل المحكمة الجنائية الدولية، رئيس جيش الرب للمقاومة، مما يمهد السبيل للحل في وقت مبكر لمسألة جيش الرب للمقاومة.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام إيغلاند على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الراهنة للشؤون الإنسانية عبر القارة الأفريقية، وبخاصة بشأن الرحلة التي قام بها مؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشمال أوغندا، وجنوب السودان. ونحن ممتنون للسيد إيغلاند على قيامه بهذه المهمة في الوقت المناسب.

دعوني أقول في البداية إن الولايات المتحدة تستمد التشجيع مما يبدو أنه بعض التطورات الإيجابية في حل بعض المشاكل الإنسانية التي طال أمدها في أفريقيا. على سبيل المثال، لاحظنا أن عودة اللاجئين والمشردين في أنغولا وليبريا قد أنجزت تقريبا، وأن العملية تجري أيضا في بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان.

ونحن نشاطر أيضا السيد إيغلاند تفاؤله المشوب بالحذر فيما يتعلق بالحالتين القائمتين في شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وندرك أن دعم جهود السلام والمصالحة وأيضا الاسترداد الأساسي للبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في جميع هذه الحالات بعد انتهاء الصراعات سيكون حاسما بالنسبة إلى الحل المستدام لهذه الأزمات الطويلة الأمد. ونضيف أملنا في أن يشاطر مجتمع المانحين العام على نحو أعمّ في تقديم الدعم المالي الخارجي لإنعاش هذه البلدان نظرا إلى أننا جميعا سنستفيد من السلام والأمن اللذين سيسفر ذلك عنهما.

وتستمد الولايات المتحدة التشجيع من المفاوضات الجارية بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، ونقوم برصد النتائج باهتمام. ونحث الطرفين على مواصلة العمل على التوصل إلى وقف باق لإطلاق النار. وفي هذا الصدد من المهم أن تتناول خطة الأمم المتحدة للاستراتيجية والعمل الموحد لسنة ٢٠٠٧ الأشخاص المشردين داخليا والعائدين في أوغندا، وأيضا تقديم المساعدة لمخيمات الأشخاص المشردين داخليا. وعلى الرغم من أن الأشخاص المشردين داخليا يمكنهم أن يواصلوا الحركة بين المخيمات وأراضيهم بعض الوقت، فإن من المهم البدء بوضع أساس للعائدين الآن.

بيد أن الولايات المتحدة يصيبها قلق بالغ من تردي الحالة الإنسانية في دارفور، بما في ذلك إمكانية تدفقات جديدة للاجئين إلى تشاد، والتنفيذ الواهن لاتفاق السلام الشامل. يجب علينا أن نجد سبيلا للمساعدة في التوصل إلى وقف للأعمال العدائية في دارفور، للمساعدة في توفير الأمن للمدنيين هناك، ودعم عملية للحوار بدلا من استعمال السلاح. ونحن نتطلع قدما إلى نتيجة اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الأسبوع القادم، ونؤكد على ندائنا لحكومة السودان بأن ترحب بوزع قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور.

ونأسف أسفا عميقا على الوفيات التي حدثت مؤخرا في صفوف العاملين في المجال الإنساني في دارفور. وننضم إلى الآخرين في التأكيد على الحاجة إلى دعم الأفراد العاملين في بعض أشد مناطق العالم صعوبة لفائدة المحتاجين.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نود أن نشكر السيد إيغلاند على إحاطته الإعلامية البالغة القوة ووصفه المتأني جدا لتطور الحالة في جمهورية

الكونغو الديمقراطية وشمال أوغندا. وفي نفس الوقت، نلاحظ الدلائل المشجعة على التقدم المحرز في التطورات في هذين البلدين.

وكما سمعنا في الإحاطة الإعلامية، لا تزال أعمال عنف كثيرة تبعث على القلق ضد المدنيين قائمة، وأيضا أعمال عنف على أساس الانتماء الجنسي، مما لا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عنه، ويجب أن يولي اهتماما أكبر له.

وفي هذا الصدد نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يولي الاهتمام الدائم لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦٧٤ (٢٠٠٦). ونحن نتفق مع السيد إيغلاند على أنه يتعين علينا ألا نسمح بالإفلات من العقاب في أي بلد، وفي أي منطقة، وأنه يجب أن نقدم إلى العدالة جميع المنتهكين لحقوق الإنسان والمرتكبين لأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي نفس الوقت لاحظنا، فيما يتعلق بالمفاوضات بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا بشأن وقف الأعمال العدائية، وجود بعض النداءات بأن يُضمن لقادة جيش الرب للمقاومة العفو أو عدم العقاب كشرط لقبول وقف الأعمال العدائية. ونود أن نسأل السيد إيغلاند سؤالا فيما يتعلق بكيفية تناول هذه المسألة: من ناحية، دون المساس بالمبادئ المتعلقة بالإفلات من العقاب؛ ومن الناحية الثانية – كما لاحظ السيد إيغلاند – استعمال ذلك كالفرصة الأخيرة للسلام في شمال أوغندا.

ونشاطر السيد إيغلاند الرأي في أن استمرار اهتمام مجلس الأمن بالمسألة حاسم من أجل إحراز التقدم في شمال أوغندا. ولذلك نرحب بالإحاطات الإعلامية على نحو منتظم من قِبل السيد إيغلاند والأمانة العامة بشأن التطورات في شمال أوغندا، وأيضا بشأن كيفية وفاء حكومة أوغندا بالتزاماتها بتناول الحالة الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية الخطيرة في شمال أوغندا، بوسائل منها وضع خطة مستدامة ومتماسكة لإنعاش الشمال.

وإذ نعود إلى الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نشاطر السيد إيغلاند رأيه بأن معالجة مشاكل أعمال العنف المرتكبة ضد النساء، والانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة والمليشيات في الكونغو، تتسم بأهمية قصوى. ونعتقد أن التصدي الفعال لهذه المشكلة يشكل أحد الشروط الأساسية لاستدامة توطيد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولذلك، نرى أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود والموارد لتعجيل عملية إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومرة أخرى، نرى أنه ينبغي وضع تفاصيل خطة العمل الشاملة على أساس التنفيذ الكامل للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦٧٤ (٢٠٠٦) مع إيلاء اهتمام خاص للحالة السائدة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، نود التأكيد على ضرورة إيلاء نفس القدر من الاهتمام لكل المناطق في أفريقيا ومحاولة بذل كل الجهود الممكنة لمنع وقوع أزمات إنسانية كتلك التي شهدناها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال أوغندا، ولمنع الكارثة الإنسانية التي تتكشف حاليا في دارفور. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق أيضا إزاء التدهور السريع في الحالة الإنسانية وظروف الحياة الاجتماعية في زمبابوي، التي نخشى أن تتطور إلى صراع داخلي شبيه بالصراعات التي شهدناها في أجزاء أخرى من أفريقيا. ونود، في هذا السياق، أن نسأل السيد إيغلاند إذا كان يعتقد أن بإمكان المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات لمنع تحول هذه الحالات إلى صراعات عنيفة.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نود بادئ ذي بدء أن نشكركم، سيدي الرئيس، أنتم ووفد بلدكم على عقد هذه الجلسة. ونود أيضا أن نرحب بوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد يان إيغلاند، وأن نهنئه مرة أخرى بجهوده النشطة من أجل السكان المدنيين، وبخاصة أضعف القطاعات السكانية. ويسعدنا أن نراه مرة أخرى في جلستنا اليوم. إننا نولي أهمية بالغة للمعلومات التي يزود بها مجلس الأمن بشكل منتظم.

وفيما يتعلق ببيانه اليوم، فإننا ننوه باللهجة الإيجابية التي اتسمت بها بعض ملاحظاته بشأن زيارته الأخيرة لأفريقيا، ونلاحظ بصفة خاصة تفاؤله الحذر بالنسبة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال أوغندا. إننا ندرك أن تلك المنطقة كانت محورا لأسوأ المآسي الإنسانية التي عاصرها جيلنا. ونحن على ثقة بأن البلدين سيتمكنان من البدء بالسير على الطريق المؤدي إلى الحياة الديمقراطية الطبيعية بعد هذا القدر الكبير من المعاناة والأخطاء. ولكننا ما زال يساورنا القلق، بصفة خاصة، إزاء أعمال العنف الجنسي، ونرى أنه يجب اتخاذ تدابير عاجلة في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بمسألة أخرى، هي الحالة في دارفور، فكما نعلم، ويعلم المجلس على نحو عميق، ما زالت تلك مسألة عاجلة. ولا يمكننا أن نضيف الكثير إلى ما سمعناه في الآونة الأخيرة من السيد إيغلاند. فقد يتعرض ثلاثة ملايين من السكان تقريبا، بدون أن نشمل في هذا العدد السكان الموجودين الآن في تشاد، إلى الحرمان من المساعدات الإنسانية، التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة، بسبب عودة التصعيد في أعمال العنف خلال الأشهر الأخيرة. وفي هذا السياق، نود أن نكرر تأكيدنا على الضرورة الحتمية لتنفيذ أحكام القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) بدون تأخير.

وفيما يتعلق بعملية السلام في جوبا، ونظرا للتقدم البطيء المحرز فيها، نرى ضرورة دعم هذه العملية من جديد والاستثمار في عملية المصالحة لكي نتمكن أخيرا من إنهاء ذلك الصراع الذي طال أمده، ونضع حدا للمعاناة التي ابتلي بها شعب الأشولي لسنوات عديدة. وفي هذا السياق، نرى أنه لا يمكن التفاوض على الإفلات من العقاب لمن تسببوا بهذه المعاناة القاسية للسكان المدنيين. ومن أجل أن يكون هناك سلام، لا بد أن تكون هناك مساءلة لمن ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وحكومة أوغندا قامت طوعا بإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، ونرى أنه لا ينبغي لهذه العملية أن تتوقف بعد انطلاقها. وإننا نؤيد إجراءات المحكمة، ونتفق مع السيد إيغلاند على أنه ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الوسطاء الذين يسهلون عملية جوبا، السعي إلى إيجاد حلول مبتكرة، يمكن أن تلائم بين النظم التقليدية الشائعة في عمليات المصالحة لدى السكان المدنيين المحليين، وبين متطلبات القانون الدولي. ونود أن نكرر تأكيدنا على أنه لا يمكن تحقيق السلام على حساب العدالة.

وأخيرا، يود وفد بلدي تأكيد إدانته للهجمات على الموظفين الإنسانيين، وخصوصا تلك التي أدت إلى مصرع ١٢ عاملا إنسانيا خلال الشهرين الماضيين في دارفور، وكذلك عمليات الاعتداء المستمرة والمضايقات التي يتعرضون لها، والتي عرض الأمين العام وصفا حيا لتفاصيلها خلال الأيام القليلة الماضية. إن مهاجمة العاملين في الحقل الإنساني، ومنعهم من القيام بأنشطتهم، لا تتعارض مع المبادئ الإنسانية الأساسية فحسب، بل يعرقل أيضا وسائل البقاء على قيد الحياة لثلاثة ملايين من البشر الذين يعتمدون على المساعدة الإنسانية. ويجب أن يتوقف العنف على نحو عاجل. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح باستمرار قتل السكان المدنيين باسم الدفاع عن النفس.

وختاما، نود التأكيد على تقديرنا لجهود السيد إيغلاند الرامية إلى تحسين ظروف حياة السكان المدنيين. ونقدر تقديرا عاليا التزامه، ونكرر التأكيد على أن الأرجنتين تدعم مهمته اليومية المتمثلة في حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): نود أن نتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام، السيد إيغلاند، على إحاطته الإعلامية، المفيدة والجيدة التوقيت عن زيارته الأخيرة لمنطقة وسط أفريقيا. ونشيد بمنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ على جهوده الدءوبة لمعالجة الأزمات الإنسانية في أفريقيا وغيرها من المناطق، ولا سيما مبادراته وجهوده لتسليط الأضواء على الأزمات الإنسانية المنسية أو المهملة.

ونرحب ببعض التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في بعض مناطق الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. ولكن يجب أن نلاحظ أن هذه الخطوات نحو تسوية الصراع، مع كل ترحيبنا بها، ما زالت هشة جدا. ولذلك، هناك حاجة إلى الدعم المستدام من المجتمع الدولي من أجل توطيدها ومعالجة الشواغل الإنسانية والاحتياجات الخاصة بأعداد كبيرة من الناس، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا، وبصفة خاصة معالجة محنة أضعف الضعفاء، أي النساء والأطفال.

إن الاتفاق على وقف الأعمال العدائية بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، الذي جاء نتيجة لجهود الوساطة التي قامت بها سلطات حكومة جنوب السودان، يمثل قطعا خطوة إيجابية نرحب بها. وبعد إبرام ذلك الاتفاق من المهم الآن كفالة أن يثبت وقف الأعمال القتالية وأن تتقيد به الأطراف، وأن الزخم المشجع الذي هيئ سيفضي إلى اتخاذ خطوات أخرى لاتفاق سلام وحل دائم للصراع.

ومما يتسم بالأهمية أيضا أن الخطوات التالية يجب أن يقودها الأفارقة عبر عملية يضعها الأفارقة بأنفسهم. ولكن المجتمع الدولي يجب أيضا أن يوفر دعما سخيا دائبا. وبما أن اللاجئين بدأوا بالعودة من المخيمات، فإن لجنة الرصد المشتركة، المنشأة في أيار/مايو من هذا العام، ينبغي أن تسارع جهودها لمساعدة خطة الأعمال الإنسانية الطارئة. وفي هذا الصدد، نتوقع من الأمم المتحدة، بصفتها عضوا جوهريا في لجنة الرصد المشتركة، أن تؤدي دورها بفعالية.

مسألة الإفلات من العقاب يجب أن تحظى أيضا بالاهتمام. الإفلات يجب أن يوضع حد له، والمسؤولون عن الجرائم والإساءات ضد السكان المدنيين يجب أن يمثلوا أمام العدالة. وفي الوقت ذاته، وفي أي عملية لحسم الصراع، غالبا ما يشكل النهوض بالمصالحة بين الأطراف المتحاربة مسألة حساسة، وبسبب ذلك، لا بد من ضرب التوازن الصحيح ليتسنى للسلام والعدالة أن يسيرا جنبا إلى جنب، على حد تعبير منسق الإغاثة الطارئة.

فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، نشعر بالامتنان من ملاحظة التقدم الهام الذي أحرز في العملية السياسية، مما سمح بتوسيع رقعة العمل الإنساني الذي تمس إليه الحاجة. وهنا، أيضا، إذ يبدأ الأشخاص المشردون في الداخل واللاجئون بالعودة، ينبغي للعملية أن تحظى بالدعم وأن تدار بروية لإبقاء التوترات وانعدام الاستقرار عند أدنى مستوى. لذلك نؤيد ملاحظات منسق عمليات الإغاثة الطارئة بأن تحسين الحالة الإنسانية للناس المتضررين يجب السعي إليه بموازاة العملية السياسية. لذلك يصبح الانتقال المماثل من المساعدة الإنسانية إلى التعمير أمرا لا غنى عنه.

أخيرا، أود أن أتطرق قليلا إلى الحالة في جنوب السودان. لقد جرى التعبير عن الشواغل حول التصاعد الذي طرأ مؤخرا على أنشطة ما يسمى بالجماعات المسلحة. إن

كثرة الصراعات بين هذه الجماعات والجيش الشعبي لتحرير السودان ما فتئت تترك أثرا سلبيا على الحالة الأمنية هناك. ولذلك يتسم التوصل إلى الاتفاق بين أصحاب المصلحة بأهمية حاسمة حتى تستمر الجهود المبذولة لتوطيد أركان السلام – وتحديدا، زيادة في عودة اللاجئين والمشردين في الداخل بعد موسم الأمطار، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وغير ذلك من الأهداف في سياق تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وسيكون من دواعي سروري أن أسمع وجهات نظر السيد إيغلاند حول الحالة في جنوب السودان.

السير إمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود بدوري أن أشكر السيد يان إيغلاند على إحاطته الإعلامية. وأتقدم إليه بالتحية لأنه أصبح حقا ضميرنا الجماعي، وكذلك على العمل الجم الذي يضطلع به للتخفيف من كل الأزمات والكوارث التي يتعامل معها.

أود أن أبدأ بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية – عملية انتخابية على حد السكين وعنف مرفوض في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آب/ أغسطس بين قوات الأمن الموالية للرئيس كبيلا والقوات الموالية لنائب الرئيس بمبا. إن مرشحَي الجولة الثانية هذان مدينان لشعب الكونغو بتأكيد التزامهما مجددا بعملية السلام وبحسم الخلافات السياسية بينهما بالطرق السلمية. وعقب الانتخابات سيقع على عاتق كل الأطراف السياسية أن تتصرف بروح المسؤولية في إطار المؤسسات الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ضوء الاستثمار الهائل الذي استثمره المجلس والأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي لنا أن نتوخى منتهى الوضوح في إدانتنا لأي أعمال عنف وأن نعمل على التأكد المطلق، إلى الحد الذي يمكننا أن نفعله، بأن العملية الديمقراطية ستخرج من هذه الحالة وستحقق التقدم.

ونشاطر السيد يان إيغلاند القلق الذي أعرب عنه حول الطابع الخطير المتفشي للعنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا ليس شاغلا يتعلق بحقوق الإنسان فحسب؛ إنه يترك وطأة طويلة الأمد على السلام والأمن. ثمة حتمية أخلاقية تحول دون إفلات مرتكبي العنف من العقاب. وثمة أيضا أسباب عملية واقعية لأن إنهاء الإفلات من العقاب يساهم في استدامة السلام. لذلك تكتسي جهود سلطات الكونغو – ونود أن نرى المزيد من تلك الجهود – ونهج الأمين العام القائم على عدم التسامح المطلق، أهمية حاسمة في التصدي لتلك الإساءات. ويجب أن نوضح أنه لا يمكن استثناء أحد من العقاب عن تلك الجرائم.

لكن جهودنا ستذهب هباء إذا ظل نطاق الحاجة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واسعا كما هو اليوم، وإذا فشلنا في تلبية تلك الحاجة. إننا نحتاج إلى قدر أكبر من الاستجابة المنسقة، وينبغي لنا أن نتأكد من أننا لا نفسد ما تم إنجازه بعجزنا عن ضمانه.

انتقل إلى الحالة في الميدان في أوغندا، التي تتغير يوميا. أرحب كثيرا، إذ أتكلم من وجهة النظر البريطانية، بالخطوات التي تتخذها الآن الحكومة الأوغندية. لقد دأبنا على الاعتقاد بأنه لا يمكن أن يكون هناك أبدا حل عسكري بحت للصراع في الشمال. لذلك نرحب كثيرا بالتوقيع على اتفاق وقف الأعمال القتالية بين جيش الرب للمقاومة والحكومة الأوغندية.

لا جدال في أن الشوط الذي يجب قطعه طويل جدا قبل أن نحصل فعلا على تسوية تفاوضية شاملة. لكن الشعور بعدم الارتياح الذي راودني حول العملية في جوبا يجب أن أقول إنه تبدد جزئيا بحقيقة أن السيد يان إيغلاند كان نفسه في جوبا يتكلم مع الناس. ولكن رغم التقدم الذي يجري إحرازه، ما زال ١,٧ مليون نسمة يعيشون في ظروف بالغة

الصعوبة في المخيمات التي نصبت للأشخاص المشردين داخليا، وهذا يجب أن يكون سببا للشعور بكبير القلق.

أرجو أن تفلح الترتيبات التي تضعها الحكومة في كمبالا والتدابير التي ستشمل شمال أوغندا عن طريق لجنة الرصد المشتركة، بخليط من التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية وأسرة الأمم المتحدة والبلدان التي تسعى إلى مساعدة العملية الآن، في كفالة التقدم وتحافظ فعلا على الضغط لاستدامة التقدم. لقد كان رد حكومة أوغندا جيدا في الأشهر الأخيرة. وإنها تستحق دعمنا ليتسنى لها أن ترى ما تسعى إلى فعله يتحقق.

إنهاء الصراع وكفالة الاستقرار والتسريح وفصل المقاتلين عن الحياة العسكرية يجب أن تكون أولويات. وأعتقد أننا جميعا يجب أن نسلم بأن إعادة الإدماج والمصالحة ستكون صعبة جدا. ولكن إضافة إلى ذلك، سيتمثل جزء جوهري من مستقبل أفضل في إرساء أسس سيادة القانون وإقامة العدل – العدل الذي يكفل الاستقرار والتقدم والمصالحة والذي سيتطلب لا محالة إنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة إلى الذين ارتكبوا أخطر الجرائم بحق الإنسانية. ولكن يوجد هنا تسلسل يجدر بنا أن نتبعه.

يوجد بالطبع الكثير من الحالات الإنسانية في أفريقيا التي تثير الانشغال وتستحق أن نوليها اهتمامنا، و لم نتطرق إلا إلى بعض منها هذا الصباح. لقد تم التطرق إلى دارفور. واسمحوا لي أن أشدد على الحاجة إلى التنفيذ الفعلي للقرار ١٧٠٦(٢٠٠٦)، والى تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والى كفالة تعزيزها، وضمان أننا نتخذ كل الخطوات التي يجب علينا أن نتخذها لاستتباب الأمن في تشاد، مع توقع أننا قد يتعين علينا أن نواجه تدفقات أخرى من اللاجئين إلى تشاد – ونتطلع إلى مقترحات الأمين العام في ذلك الصدد – وإننا جميعا يجب أن نمارس أقصى الضغط على الحكومة في الخرطوم حتى تقبل بقوة للأمم المتحدة تحل محل قوة الاتحاد الأفريقي في السودان.

وإذا نظرنا إلى ما وراء تشاد، ثمة حالة أشار إليها عدد من الزملاء أود أنا أيضا أن أعقب عليها، هي الحالة في زمبابوي. لقد وافى السيد إيغلاند المجلس بمعلومات عن هذه الحالة بعد زيارته في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.5331). وسيكون من المفيد جدا موافاتنا بمعلومات تكميلية عن تقييمه للحالة الآن، وعن بعض الأفكار بشأن ما بوسعنا جميعا في أسرة الأمم المتحدة القيام به لمحاولة تحسين هذه الحالة التي تزداد قسوة.

وحسبما أفهم، لا يزال التشريد مستمرا بعد انقضاء أكثر من عام على عملية مورامباتسفينا، و لم تستفد أي ضحية من ضحايا تلك العملية، تقريبا، مما يسمى ببرنامج إعادة الإسكان. بيد أن المسألة لا تتعلق بإعادة الإسكان فحسب، بل هناك نقص فظيع في الأغذية، ليس بفعل الجفاف وحده: فهذه هي السنة الخامسة على التوالي يسجل فيها نقص في الأغذية على هذا النحو. وتتجاوز نسبة التضخم ١ ٢٠٠ في المائة، وتجري الانتهاكات الصارخة والمتواصلة لحقوق الإنسان أمام أعين الجميع.

إن المسألة ليست بأزمة داخلية تخص زمبابوي وحدها، لأنها تؤدي إلى تدفقات للمهاجرين تفرض أعباء هائلة على البلدان المجاورة، وتولد عدم الاستقرار الكامن. لهذا، سيكون من المفيد جدا إذا أطلعنا وكيل الأمين العام على تصوره لحجم الصعوبات، ولكيفية مساعدة شعب زمبابوي.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود الإعراب عن شكرنا لوكيل الأمين العام إيغلاند على إحاطته الإعلامية الشاملة عن زيارته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. إن الحالة الإنسانية في هاتين الدولتين

لا تزال بالغة التعقيد، وتتطلب مواصلة التعاون الدولي الشامل. ولا يمكن إحداث تغييرات كبيرة في الحالة الإنسانية في هذين البلدين وغيرهما من بلدان القارة، ما لم يتم التوصل إلى تسوية فعلية طويلة الأمد للصراعات، بمساعدة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية والأطراف المعنية الأخرى.

والحل الناجع للمشاكل الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما مشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، سيتوقف إلى حد كبير، على المضي قدما في العملية السياسية، خاصة فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لبرنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

ويجب على الأحزاب الكونغولية مواصلة العمل بمساعدة الأمم المتحدة، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، خاصة في سياق التحضيرات للجولة الثانية المهمة للانتخابات. وبطبيعة الحال تظل المسؤولية عما ارتكب من جرائم إنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وغيرها من بؤر الصراع في أفريقيا عاملا مهما لأي تسوية شاملة في الأجل الطويل.

إن التوقيع على اتفاق لإطلاق النار بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، بتيسير من حكومة جنوب السودان، يفتح آفاقا لتسوية نهائية للصراع في الجزء الشمالي من البلد، والتخفيف من قسوة الحالة التي يعاني منها السكان في تلك المنطقة. ونحن بحاجة إلى الامتثال الكامل والصارم لهذا الاتفاق، ويجب تحقيق استقرار الحالة بشكل دائم في ذلك البلد. ونرى أن اقتراح حكومة أوغندا خطوة في الاتجاه السليم للتخفيف تدريجيا من شدة الحالة الإنسانية في شمال البلد. وفي هذه المرحلة الحاسمة من جهود التسوية، يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم والتشجيع على نطاق واسع، بما في ذلك الدعم المالي، حتى يتم تنفيذ الخطة الرئيسية لتعمير شمال أوغندا بشكل ناجح.

ونحن واثقون بأن لجنة بناء السلام والصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ وهما يستجمعان رخمهما، سيساعدان على تحسين الحالة الإنسانية ويعززان نجاح عملية إعادة تأهيل الدول الأفريقية الخارجة من الصراعات. والاتحاد الروسي، من جانبه، سيواصل بذل قصارى جهده لتشجيع حل هذه المصاعب.

السيدة تينكوبا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): نود، نحن أيضا، الإعراب عن شكرنا للسيد إيغلاند على ما وافانا به من معلومات عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. ويسعدنا إحراز بعض التحسن في البلدين. وفي ذلك السياق، نرحب بالاتفاق الموقع بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة.

وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، فإنني أعتبر أن التحديات أكبر منه بكثير. وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى بعض العوامل التي ينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي معالجتها. أولها يتمثل في الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال. إن الحالة لا تزال حرجة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم وبذل جهود لإنشاء مؤسسات ديمقراطية وتنظيم الانتخابات، فإن المهمة أكبر من ذلك بكثير. ونحن نرى أنه يجب الاضطلاع بتلك المهمة في تواز مع ما يُبذل من جهود في البلد من أجل التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية واحترام سيادة القانون.

العامل الثاني هو مسألة الإفلات من العقاب. نحن نرى أنه يجب على مجلس الأمن والأطراف المعنية مواصلة العمل لوضع حد للإفلات من العقاب. ونؤيد اضطلاع المحكمة الجنائية الدولية بدور كبير في السعي إلى تحقيق المصالحة، ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق

الإنسان. ونعتقد أنه لن تتأتى أية مصالحة ما دام المسؤولون عن تلك الانتهاكات بمنجاة من العقاب، وما لم يُول الاهتمام الواجب لضحايا تلك الجرائم.

وهناك حالة أخرى تتعلق بالعنف ضد السكان المدنيين. يتعين على مجلس الأمن مواصلة العمل لحماية المدنيين وكفالة احترام حقوقهم الإنسانية وضمانها. إن العنف ضد النساء غير مقبول، وأعتقد أنه يجب على مجلس الأمن بعث رسالة واضحة جدا بشأن ضرورة وضع حد لهذه الممارسة، التي أصبحت معتادة في بعض البلدان الأفريقية. وعلى الحكومات تحمل المسؤولية عن اتخاذ تدابير لوضع حد لهذه الممارسة.

وثمة مسألة أخرى أيضا تتعلق بالأشخاص المشردين داخليا. يجب أن يظل تقديم المساعدة إلى أولئك الأشخاص أمرا ذا أولوية. إننا ندرك جميعا صعوبة حالة الأشخاص المشردين داخليا في دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وتشاد. وفي هذا السياق، نريد التشديد على أهمية التنفيذ السريع للقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) المتعلق بالأشخاص المشردين داخليا في دارفور وتشاد.

وفيما يتعلق بالحالة المالية، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة تقديم موارد إضافية، واستكشاف سبل ووسائل مبتكرة للحصول على المساعدة المالية. فبدون هذه المساعدة سيظل السكان في تلك البلدان الأفريقية يعانون، وسنفقد حياة المزيد من البشر.

لديّ سؤال للسيد إيغلاند حول العملية المتعلقة بالجولة الثانية المقبلة للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هل هناك أي مؤشر على أنها قد تؤدي إلى تجدد العنف أو تدهور الحالة الأمنية؟ فهل ثمة خطة للحيلولة دون أي تفاقم للأزمة الإنسانية؟ وهل جرت مناقشات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو هل يضطلع مكتب السيد إيغلاند ببرنامج لاتقاء ذلك الوضع المحتمل حدوثه؟

السيد القحطاني (قطر): اسمحوا لي في البداية أن أشكر السيد إيغلاند على هذه الإحاطة التي استمعنا إليها.

من المحزن جدا أن نعلم اليوم أن اغتصاب النساء أصبح سرطانا متفشيا في المجتمع الكونغولي. ومن المؤسف أن نعلم اليوم أن مرتكبي هذه الجرائم يفلتون من العقاب. ونتساءل: لماذا ننسى هذه الأزمة ونركّز على أزمات أخرى؟ أين نحن من هذا التدهور الحقيقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ نعم يحتاج الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى عملية جراحية لاستئصال هذا السرطان المتفشي. ومن هذا المنطلق نتفق مع السيد إيغلاند على ضرورة أن يقوم المجلس بكل ما في وسعه للقضاء على مسألة الإفلات من العقاب وتطبيق العدالة الجنائية على أكمل وجه.

لقد أثبت لنا التاريخ أن الحوار الوطني والمصالحة الوطنية أفضل أمل لتحقيق السلام في مناطق النزاع، والتطورات الأخيرة في أوغندا لخير دليل على ذلك. وعلينا أن نستمر في دعم جهود السلام في شمال أوغندا. ونتفق مع السيد إيغلاند مرة أخرى على أنه يجب على المجلس أن يدعم خطة حكومة أوغندا لتسوية الأزمة الدائرة في الشمال، ومرة أخرى، تشجيع المصالحة والحوار الوطني لمعالجة جذور هذه الأزمة، وذلك لضمان أرواح الأبرياء.

ويمكننا اليوم أن نستنتج من بيان السيد إيغلاند ومن مداخلات الدول الأعضاء هذا اليوم أن أفضل أمل لتحقيق السلام في دارفور هو ليس بتحويل قوات الاتحاد الأفريقي إلى قوات للأمم المتحدة، وإنما بدعوة حركات التمرد إلى توقيع اتفاق دارفور للسلام وتعزيز المصالحة والحوار الوطني في دارفور، وتعزيز النظام القضائي والقانوني أيضا لمحاكمة كل من يُنسب إليه ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وتقديم التعويضات اللازمة لضحايا ذلك النزاع وفقا للأنظمة القانونية والقضائية المعمول بها في هذا النطاق.

لذلك، مرة أخرى، نتمنى أن تطبّق هذه الممارسة وهذه الفلسفة على جميع النزاعات، ومن ضمنها النزاع الدائر في دارفور.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليونان.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد إيغلاند، على إحاطة اليوم الشيقة للغاية عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشمالي أوغندا ومناطق أخرى.

رغم أن الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال هشة، فإنها تعطينا سببا للتفاؤل بشأن التحسن العام في الحالة بمجرد قيام حكومة منتخبة ديمقراطيا. وفي الوقت ذاته، ما زال العنف، بما فيه الاستغلال الجنسي للمرأة، يشكل خطرا مستمرا يتهدد أعدادا لا تحصى من الكونغوليين، وخاصة في المقاطعات الشرقية التي مزقتها الصراعات، بينما لا تزال مشكلة ١٥٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا قائمة في كاتانغا.

وينبغي أن نشيد بجهود الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة العاملة في الميدان، والتي أقول إنها منخرطة في سباق ماراثوني إنساني، وهي تعمل على إنقاذ الأرواح بصفة يومية كما قال السيد إيغلاند، رغم الظروف الرهيبة التي تعمل فيها.

وثمة أمل أيضا في تحقيق تسوية سياسية في شمال أوغندا عقب إبرام اتفاق جوبا مع جيش الرب للمقاومة. ولقد سبب هذا الصراع الذي دام ٢٠ عاما معاناة هائلة، فكان من ضحاياه الألوف وتشرد من جرائه مليونان من الأنفس. ويدرك الجميع أنه لا يمكن تطبيق أي حل عسكري. فلا يمكن أن يوجد الشعور بالأمن الضروري لعودة المشردين سالمين وإعادة بناء المجتمعين الأشولي والأوغندي إلا بنجاح عملية السلام. وينبغي أن نبذل قصارى وسعنا لدعمها. وينبغي ألا تدخر الجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي وسعا لكفالة تخصيص موارد كافية لشمال أوغندا، بما في ذلك لأغراض المساعدات الإنسانية والاستدامة في إعادة إدماج السكان المتأثرين بالصراع.

أما فيما يتعلق بالسودان، ولا سيما دارفور، فقد اضطلعنا في عام ٢٠٠٣ بأكبر عملية في العالم، وكانت بالغة الفعالية. وهي الآن للأسف على حافة الانهيار الكامل، وتقترب مما يطلق عليه البعض العتبة الرواندية. ومن الأدلة على ذلك أن عدد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها الاغتصاب، قد ارتفع بشكل ملحوظ خلال الأسابيع القليلة الماضية. فتبلغ الزيادة في عدد المشردين داخليا ٥٠ ٠٠٠ شخص، بينما قيّدت سبل وصول المساعدات الإنسانية تقييدا شديدا من جراء استهداف العاملين في المجال الإنساني. وقد قتل من هؤلاء العاملين تسعة في شهر تموز/يوليه وحده.

وفي هذا السياق، لدينا اعتقاد قوي بأنه لا يمكن تحسين الحالة ما لم نعمل بشكل جماعي على تنفيذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) واحترام اتفاق دارفور للسلام. وكما سبق أن قلنا، لا يمكن أن يوجد حل عسكري لأزمة دارفور.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيغلاند للرد على ما أُبدي من ملاحظات وما وُجه من أسئلة.

السيد إيغلاند (تكلم بالانكليزية): أتقدم بشكري الحار لجميع أعضاء المجلس على تعليقاتهم المشجعة وعلى مشورتهم وأسئلتهم.

والواقع أني كلما جئت لتقديم إحاطاتي الإعلامية المنتظمة إلى المجلس بشأن أفريقيا خلال هذه السنوات الثلاث، أشعر وكأني أحمل أنباء في معظمها سيئة، بما في ذلك بعد زيارتي الكبيرة الأولى في عام ٢٠٠٣ إلى شمال أوغندا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد صدمني ما شاهدت صدمة

عميقة وكنت شديد التشاؤم بعد مغادرتي زملاءنا العاملين في الحق الإنساني في الميدان.

أما هذه المرة فلدينا رسالة إيجابية للغاية مؤداها إمكان وضع حد لحربين من أسوأ الحروب في عصرنا وجيلنا، الحرب في شرقي الكونغو والحرب في شمالي أوغندا. وليس كثيرا ما تتاح لنا فرصة تاريخية كهذه، ولا ينبغي أن نفشل ما دمنا نعمل بالتضافر معا على إنهاء نزيف الأرواح البشرية في شرق الكونغو والمعاناة الهائلة، وبخاصة معاناة الأطفال، في شمال أوغندا. لقد تعرض عشرون ألف طفل للاختطاف في شمال أوغندا. ولا نظير لهذا في أي مكان من العالم.

والآن، إذ نرى أفراد المليشيات يتخلون عن أسلحتهم في شرق الكونغو وجيش الرب للمقاومة يتجمع في نقاط التجمع بجنوب السودان، يلزمنا اتخاذ إجراء عاجل لتثبيت الحالة وطريقة مرنة للرد. نريد أن نمنح جنود الماي ماي، الذين رأيتهم يسلمون أسلحتهم، صفقة الـ ١١٠ دولارات وبعض الأدوات ليمارسوا النجارة أو يستأنفوا العمل في الزراعة. ولا يحدث هذا في الوقت الراهن. ومن الممكن أن يحدث البديل، فيعودوا إلى اغتصاب السكان المدنيين ونهبهم.

والمرجو أن يلحق بمقاتلي جيش الرب للمقاومة الـ ٤٠٠ الذين جاءوا إلى نقاط التجمع آلاف غيرهم، حسب تقديرنا، في نقطتي التجمع بجنوب السودان. ونفضّل أن يكونوا هناك، يأكلون الطعام المحفوظ ويشاهدون أفلام الفيديو أو يفعلون ما يشاؤون، على عودتهم إلى شمال أوغندا والشروع في الهجوم العشوائي العام على السكان المدنيين من جديد. فذلك من شأنه أن يجنبنا الكثير من الآلام البشرية ويوفر علينا الكثير من الأموال التي تنفق على المساعدات الإنسانية إنقاذا للأرواح.

وعلق ممثل الولايات المتحدة بأنه ينبغي أن يبذل الآن جهد متواصل للإنعاش، يدرج في النداءات الموجهة لعام ٢٠٠٧. والواقع أنه في الوقت الحالي تعمل الأفرقة القطرية بكد واجتهاد بشأن برنامج طموح للغاية يغطي مجالات الإنعاش والتعمير وبرنامج حماية السكان المدنيين في شرق الكونغو وشمال أوغندا. وسيدرج ذلك الأمر في نداء عام ٢٠٠٧ الذي سيطلقه الأمين العام، بمساعدتي، في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر من نفس هذا المبنى.

كما أنني اتفق مع الممثلين الذين علقوا بأننا بحاجة إلى المزيد من المساعدة لتحقيق ذلك البرنامج. وكثيرا ما نشعر بأننا نجمع المساهمين المعتادين حينما نريد أن نسدد فاتورة تلك البرامج التاريخية للتعمير. وذلك عادة يشمل نحو اثني عشر مساهما، نفس المساهمين مرة بعد أخرى. وهناك في العالم نحو ستين اقتصادا حيويا، ينبغي أن تساهم جميعها.

علق العديدون على المصالحة والسلام، من ناحية، والعدالة والمحاسبة، من الناحية الأخرى. وأعتقد أن أفريقيا تشكل نموذجا للقارات الأخرى فيما يتعلق بالمصالحة، إذ تمكنت من بناء الجسور والتطلع إلى المستقبل. ويمكن لسكان أوروبا والشرق الأوسط وآسيا أن يتعلموا من ذلك. وما يمثل مشكلة في أفريقيا هو أن الأمر ظل في كثير من الأحيان ينتهي إلى الغفران والنسيان، ولا يبدو أن هناك اهتماما يذكر بين النخب السياسية والعسكرية والاقتصادية بإنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتشار الاعتداء الجنسي. وما نسعى إليه الآن سعيا جادا هو إحلال السلام مع العدالة. ويمكن أن يتحقق ذلك بطرق عديدة في شمال أوغندا. وإنني على يقين بأننا سننجح في شمال أوغندا.

ومما يثلج الصدر أن نسمع أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ذاته طالب بالقيام بعمل الآن لإنهاء الحرب، وضمان تسريح الجنود وما إلى ذلك، ووضع صيغة تفي بأحكام القوانين الوطنية والدولية، بما في ذلك نظام روما

الأساسي، بالإضافة إلى الحاجة المحلية إلى المصالحة والاهتمام المحلي باستخدام آليات العدالة التقليدية. وأعتقد أن لوائح الاتهام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية لن تشكل حجر عثرة، وأنها في الواقع يمكن أن توفر زخما لإحراز تقدم في المستقبل صوب إحلال السلام في شمال أوغندا، الذي هو الآن في متناول اليد.

وجّه ممثل بيرو سؤالا عن الجولة الثانية للانتخابات وفرصها في أن تكون حرة ونزيهة وآمنة. وأرى أن هناك إمكانيات جيدة للغاية لذلك الأمر. وأهنئ زملاءنا في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالعمل الذي قاموا به في الانتخابات الأولى. كما أود أن أهنئ بيل سوينغ، الممثل الخاص للأمين العام، على العمل الذي أنجزه مؤخرا مع العديد من السفراء في كينشاسا بغية إزالة التوترات بين المتنافسين في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. وأشعر بثقة شديدة بأننا الآن سنجري انتخابات جيدة. ويحدوني الأمل فعلا في ألا تؤدي نتائج الانتخابات إلى المزيد من التوتر، وجميعنا نبتهل من أجل ذلك.

ولكن السباق في الكونغو لم يصل إلا إلى منتصف المسافة. وبلايين الدولارات التي استثمرها المجتمع الدولي في البعثة لا بد من أن تستكمل الآن بتوجيه استثمارات مقبلة في السلام والأمن والتعمير. وكان من العلامات السيئة للغاية أن العديد من المنظمات غير الحكومية أبلغت الآن بأن من المرجح أن يكون لديها أموال أقل للعمل الإنساني في عام ٢٠٠٧، وأن العديد من زميلاتها التي تعمل في مجال التنمية لم تقطع لها وعود بزيادة التمويل لعام ٢٠٠٧. وذلك نذير شؤم لقدرتنا على استكمال السباق.

وأشار ممثل الدانمرك، فضلا عن العديد من ممثلي البلدان الأخرى، بما فيها قطر، إلى دار فور. وأود فقط أن أقول ما يلي في ذلك الصدد: إنني أخشى أن نعود مرات عديدة إلى دارفور. فنحن بوصفنا أطرافا فاعلة في تقديم المساعدة الإنسانية نشعر بيأس متزايد. واليوم أفرجنا عن مبلغ ٤,٥ ملايين دولار من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ لتحاول الطائرات العمودية الوصول إلى المجموعات التي فقدنا جميع الاتصالات البرية معها. وسندخل بتلك الطائرات العمودية حينما يكون هناك هدوء في القتال، في محاولة لإيصال الأغذية والخروج بسرعة. وذلك تدبير أولي للغاية لإنقاذ الحياة، وهو بصورة ما يظهر مدى اليأس الذي أصاب محاولاتنا للمحافظة على أرواح الأشخاص.

ويقوم مكتب منسق الشؤون الإنسانية بإرسال المزيد من الموظفين إلى دارفور في الوقت الحالي، في مسعى لمساعدة المنظمات غير الحكومية على البقاء. وتناقش جميع المنظمات غير الحكومية الآن ما إذا كانت ستغادر المنطقة. ومؤخرا فقدت إحدى المنظمات غير الحكومية خمسا من مركباتها السبع جراء اختطاف السيارات والنهب المسلح الذي تقوم به مختلف الجماعات المسلحة، بما في ذلك المتمردون وميليشيا الجنجويد وجماعات الجريمة المنظمة في الميدان. وإذا غادرت المنظمات غير الحكومية، ستكون مغادرتها نذيرا بالكارثة. وستكون النتيجة هي إنهاء الإغاثة الإنسانية. وإذا غادرت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ستكون النتيجة مماثلة تماما. ويتعين الآن على جميع الذين لديهم تأثير – الجيران الأفارقة والدول العربية والدول الإسلامية والصين والدول الغربية – أن يبذلوا ما في وسعهم من جهد في الأيام القليلة المقبلة لإقناع الحكومة والمتمردين وكل الأطراف الأخرى بضرورة تفادي حصول انهيار يتجاوز الوصف.

ووجه الممثل الدائم لليابان سؤالا عن الحالة في جنوب السودان. ولقد شجعني ما شاهدته هناك. ولكن يوجد أيضا خوف من أن يتعرض التقدم الذي أحرز في جنوب السودان للتهديد أيضا جراء الانهيار المحتمل في

دارفور. وبالتالي علينا أن نسعى لتفادي نشوب صراع آخر يتعين علينا معالجته. ومع وجود جيش الرب للمقاومة الآن في مواقع التجميع بدلا من استمراره في السلب والنهب وشن الهجمات، تحسنت الحالة في الجزء الجنوبي من جنوب السودان. وتمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان من استيعاب العديد من الجماعات المسلحة التي كانت طليقة في السابق. وعملت بعثة الأمم المتحدة في السودان وسيطا في التوصل إلى اتفاقات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المحلية الأخرى. وباختصار، إن الحالة الآن جيدة للغاية بحيث تم تخفيض المستوى الأمني من المرحلة الرابعة إلى المرحلة الثالثة قبل فترة لا تتجاوز أسابيع قليلة. والأمور في جنوب السودان تمضي في الاتجاه الصحيح، ولكنها ما زالت هشة للغاية.

وذكر العديد من الممثلين الحالة في منطقة أفريقيا الجنوبية، وفي زمبابوي على نحو خاص. وإضافة إلى ذلك، سأل ممثل الدانمرك عن الحالة الإنسانية الحالية. وحينما زرت البلد العام الماضي، بعد حملة الطرد الكارثية، استعرض لي موظفو الحكومة عددا من المنازل تحت التشييد. وقُدم لي وعد بأن جميع الذين طردوا سينتهي بهم الأمر في سكن أفضل مما كانوا فيه من قبل. وحقيقة الأمر هي أن ٤٦٠ ٩٢ مبنى سكنيا قد دُمرت خلال عملية مورامباتسفينا. وذلك هو تقديرنا الثابت على أساس المعلومات الحكومية. ولم تبن سوى منازل قليلة جدا - ٣٢٥ ٣ - مقابل أكثر من ٩٠ ٠٠٠ مبنى تم تدميره. ومنحت تلك المنازل الجديدة للعديد من الأشخاص الذي لم يطردوا. وحقيقة الأمر، فإن مَن كانوا يقيمون في سكن سيئ قبل هذه العملية يعيشون اليوم في ظروف أسوأ.

وتقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر مؤخرا يتفق مع رأي زملائنا في الميدان بهذا الخصوص. فما ذكر يطابق الواقع. وقد حاولنا بناء مساكن لمن تم إخلاؤهم، حيث أقيم ما مجموعه ٤٠٠ ١ مأوى مؤقت. وبوجه عام، كان من الصعوبة بمكان أن نفعل ذلك، في ظل عدم وجود أي تعاون من جانب الحكومة في هذا الصدد. وقد صرفنا مليوني دولار من الصندوق المركزي للاستجابة للحالات الطارئة لتدبير مساكن للمحتاجين.

ولحُسن الحظ، فإن موسم الحصاد لهذا العام سيكون أفضل من سابقه في زمبابوي. وربما كان أفضل تفسير لذلك هو هطول الأمطار بكثافة أكبر. ومع ذلك، سيكون هناك مليون شخص في حاجة إلى مساعدة غذائية. والخدمات الاجتماعية مستمرة في التدهور، وكذلك الاقتصاد الذي تزداد هشاشته. ونحتاج إلى المزيد من التمويل لندائنا الذي لم يلق استجابة تذكر في زمبابوي، ونحتاج إلى المساعدة الدبلوماسية وغيرها من أشكال المساعدة لمحاولة الخروج من حلقة مفرغة صعبة للغاية في زمبابوي - ذلك البلد الذي يمكنه ببساطة أن يُطعِم نفسه ولكنه اليوم في وضع انحدار شديد فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية.

أخيرا، واستجابة لرغبة سفير تنزانيا، سنراعي في المرة القادمة تقديم استعراض أوفى للحالة في الجنوب الأفريقي والمناطق الأخرى في أفريقيا. وأنا ممتن للغاية على الدعوات المنتظمة من المجلس لتقديم إحاطات إعلامية بشأن تلك الحالات. وأنا على استعداد للحضور دائما كلما سمح وقت المجلس بالاستماع إليّ وإلى زملائي في المجال الإنساني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد إيغلاند على التوضيحات التي وافانا بها.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.